الكلام لمقتضى الحال الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث
يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان
ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل
على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل
زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق
زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء
نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى
غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع
او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه
وتجيء به حيث ما ينبغي وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم تنفرد
كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص
معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال
وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم
انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع
الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتنظر
في التعريف والتنكير والتاخير والتقديم والحذف والتكرار والاظهار
والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى
ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض
لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب
ما يوقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له
مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة
منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله **فالبلاغة**
صفة **راجعة الى اللفظ** لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل
باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام **بالتركيب**
متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح

لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة
من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا
له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني
والاغراض التي يصاغ لها الكلام **وكثيرا ما** نصب على الظرف لانه
من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على
ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير
من الاحيان **يسمى ذلك** الوصف المذكور **فصاحة ايضا** كما يسمى
بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة راجعة الى
المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها
ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في
الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك
ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ
دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة
معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ
اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب
وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي
والاثبات هذا خلاصة كلام المص فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز
حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه
هو ان الفصاحة تطلق على معنيين **احدهما** ما مر في صدر
المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ **والثاني** وصف
في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة
والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان
الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى
فصيح ولا يقال المعنى وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها
هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام

Copyright © King Saud University